وقـائع طـاولـة المـدى المـسـتـديـرة

مـسـتـقـبـل الـنـفـط الـعـراقـي

القسم الاول

وسط حشد كبير من المهتمين بشتى حلقات القطاع النفطي والفعاليات الاقتصادية المختلفة نظمت مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون جلسة اخرى من طاولة المدى المستديرة ضيفت خلالها الخبير النفطي المعروف د.ثامر الغضبان رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء ليتحدث عن مستقبل النفط العراقي بحضور عدد من اعضاء الهيئة الاستشارية والدكتور جلال الماشطة مستشار رئيس الجمهورية ومتخصصين ومهتمين بشتى شؤون الطاقة من وزارتي النفط والعلوم والتكنولوجيا فضلاً عن المعنيين بالانشطة الاقتصادية.

وقد كان لورقة العمل التي تلاها الغضبان وعقب عليها الحاضرون دور في تسليط الضوء على ما يجري من تجاذبات في هذا الحقل بالغ الاهمية..

فيما استرسل الغضبان في استعراض ورقة العمل قائلاً:

ينشغل العالم حالياً بأسعار النفط وهي تقارب المائة دولار للبرميل فيقفز السعر بأكثر من دولارين بعد اعلان الاوبك تمسكها بسقف الانتاج من دون زيادة. وفيما تتراكم فوائد دولارية بالمليارات لدى عدد من الدول الاعضاء في المنظمة يبقى العراق ولسنوات قادمة بحاجة الى موارد متزايدة لمعالجة الوضع المتردي للخدمات وبناء اجهزته الامنية وتنفيذ برنامج جدي للتنمية الاقتصادية، وفي الوقت الذي زادت العديد من الدول المنتجة وتزيد من طاقاتها الانتاجية والتصديرية لايزال العراق يواجه مشاكل جدية في هذا المضمار من بين اسبابها استهداف منشآته النفطية بعمليات تخريبية واسعة قارب عددها الـ (١٠٠٠) عملية خلال السنوات الاربع المنصرمة، مسببة خسائر فادحة في الممتلكات والموارد والبيئة مع خسائر بشرية لاتقدر بثمن وتحدد معدل الانتاج المستديم خلالها عند الـ (٢) مليون ب/ي.

يحتل موضوع النفط موقعاً مهماً في حياة العراقيين فقد كان ومنذ بداية القرن العشرين ولسبعة عقود مثار خلاف وصراع بين الشركات النفطية العالمية والحكومات العراقية المتعاقبة وحتى استكمال عمليات التأميم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وهو اليوم مثار اهتمام وجدال واختلاف داخل العراق، وفي الوقت الذي يدعو فيه البعض الى عدم تسييس النفط وكما سمعنا في قمة الاوبك المنعقدة في الرياض بتأريخ ١٧-٢٠٠٧/١١/١٨ فمن المؤكد انه لايمكن فصل مسألة النفط في العراق عن المواقف السياسية حيث انها أخذت ابعاداً جديدة في غاية التعقيد مرتبطة بصياغات دستورية مختلف عليها تمتد الى طبيعة الدولة وصلاحيات السلطات في ادارة العمليات النفطية واقتسام العوائد، ومما يزيدها تعقيداً اختلاف المواقف والتطلعات في مرحلة انتقالية دموية تتسم بأختلال موازين القوى وتعدد المرجعيات.....الخ.

في هذا الخضم وهذه التجاذبات تبرز دعوات وتصدر تصريحات وينبري العديد الى المسألة النفطية، من بين الكم الواسع من المداخلات آراء مهنية رصينة لكنها تفتقر الى فهم عميق للعملية السياسية وموازين القوى واخرى شعارات سياسية ترفض العملية السياسية الجارية في البلاد وتفتقر في ذات الوقت الى المهنية المطلوبة عند تناول المسألة النفطية.

لقد لاحظنا خلال الجدال الواسع ركون البعض الى معلومات عن الاحتياطي، وطاقة الانتاج، وكلف التطوير، وعقود التطوير تكاد تكون من المسلمات لديهم يبنون عليها مواقف محددة حول كيفية إدارة الصناعة النفطية وتحديد صلاحية السلطات ومن البديهي ان المخرجات تكون خاطئة ان بنيت على مدخلات مغلوطة، لذلك وجدنا ان نبدأ بتناول بعض هذه المسميات لتكون المدخل.

أ- الاحتياطي النفطي العراقي

شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين تسابقاً في الاعلان عن الاحتياطي بين الدول الاعضاء في منظمة الاوبك، وقد جاء ذلك التسابق في فترة هبوط الاسعار وتنازع الدول الاعضاء على الحصص وكان معيار الاحتياطي احد المعايير المقترحة في معادلة تحديد حصة كل دولة، لم يكن العراق ليعلن عن اكتشافاته النفطية وتنامي احتياطياته بل احاطها بسرية لفترة طويلة لذلك بقيت ولعدة سنوات احتياطياته النفطية المثبتة عند (٣٢) مليار برميل وهو الاحتياطي المعلن من قبل شركات النفط العاملة في العراق قبل التأميم، فبعد ان جمدت عمليات الاستكشاف لفترة تزيد على عشر سنوات أثر صدور القانون رقم (٨٠)، نفذت شركة النفط الوطنية العراقية برنامجاً استكشافياً واسعاً، شمل المسح الزلزالي والحفر الاستكشافي والتقييمي بحجوم عمل كبيرة جداً ادت الى اكتشاف حقول عملاقة مثل غرب القرنة، مجنون، بن عمر العميق، الحلفاية وشرق بغداد ومعها حقول كبيرة ومهمة مثل الناصرية والغراف والاحدب وخباز، وعجيل وبلد وعدد من الحقول في مناطق مختلفة من العراق، وتدريجياً تطورت الاحتياطيات المثبتة المعلنة على النحو الاتي:

احتياطي العراق النفطي ١١٥ مليار برميل مؤكد ونسعى لتحويل ٢١٤ مليار برميل محتمل الى احتياط مؤكد

السنة	الاحتياطي مليار برميل
1981	32
1982	59
1983	65
1986	72
1987	100
1996	112
2001	115

ونتيجة للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد منذ عام ١٩٨٠ وحتى الان فقد تقلص النشاط الاستكشافي تدريجياً الى ان توقف تماماً تقريباً خلال فترة الحصار ولم يعلن عن اكتشافات مهمة سوى اكتشاف حقل عكاس الغازي عام ,١٩٩٣

ان من اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من مسيرة الاستكشاف في العراق مايلي:

١-نسبة نجاح عالية تزيد على ٧٠٪.

٢-كبر الاحتياطي المكتشف في الاكتشاف الواحد.

٣- تعدد المكامن في الحقل الواحد.

٤-تدني الكلف.

من الجدير بالذكر ان وجود الاحتياطيات المثبتة في العراق تحكمها عوامل جيولوجية تتعلق بوجود الصخور المولدة ومسارات هجرة النفط وتجمعه في المصائد لذلك لم يأت وجود الاحتياطيات المكتشفة حتى الان متجانسا" في عموم البلاد حيث يتركز بنسبة تقارب الـ (٦٠٪) في محافظة البصرة وتضم محافظة التأميم كركوك نحو (١٢٪) تتبعها محافظة ميسان بنسبة (٧,٥٪) وبغداد بنسبة (٥,٨٪) والناصرية بنسبة (٤,٥٪) وكل من الموصل واربيل وصلاح الدين بنسبة (٣,٢٪) و(٢,٩٪) و(٢,٥٪) على التوالي.

اضافة الى كبر الاحتياطيات النفطية المثبتة فقد دلت الدراسات ان العراق يضم احتياطيات محتملة كبيرة جدا" ربما تضعه في المرتبة الاولى بين الدول . وان كان هنالك اختلاف في التقديرات فان (٢١٤) مليار برميل من الاحتياطي النفطي المحتمل وفقا" للدراسات العراقية هو تقدير متوسط بين التقديرات المنشورة.

كونت مسيرة الاستكشاف والتقييم في العراق قاعدة كبيرة للثروة البترولية في العراق خلاصتها كما مبين في أدناه:-

عدد التراكيب المعروفة	530
عدد التراكيب المحفورة	115
الحقول المكتشفة	78
الحقول المنتجة	27
الحقول المكتشفة غير المطورة	51
المخزون النفطي الاصلي كما في 2000/1/1	447 مليار برميل
الاحتياطي النفطي الاصلي في 2000/1/1 (32%)=R	141.5 مليار برميل
الانتاج الكلي لغاية 2006/1/1	30.1 مليار برميل
الاحتياطي المثبت كما في 2006/1/1	111.5 مليار برميل
الاحتياطي المحتمل	214 مليار برميل

ومع كبر قاعدة الثروة الهيدروكاربونية الا أن استنتاجا" آخر يبرز امامنا بناء على حجوم العمل المنفذة في النشاط الاستكشافي طوال الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٠٣ وهو تاريخ أول اكتشاف نفطي في العراق والى يومنا هذا . الا وهو ان العراق اقل الدول استكشافا" بين الدول النفطية الكبيرة في العالم وان حجما كبيرا من الجهد الاستكشافي ينتظر تنفيذه في العراق لتحويل نسب متصاعدة من الاحتياطيات المحتملة الى مثبتة كهدف استكشافي عام.

ب-قراءة للتأريخ النفطي القريب

لاشك ان الفصل بين التاريخ النفطي وتاريخ العراق المضطرب خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٧) ليس بالامر الواقعي، فما شهده العراق من مصائب جراء الحروب والحصار انعكس بصورة مباشرة على النفط، ويرى العديد من المحللين ان النفط كان سببا" رئيسيا" ويتوسع البعض الاخر ليصفه بالنقمة بدلا" من النعمة فيما أراه نعمة علينا أن نحسن ادارتها وبغض النظر عن الاسباب فقد تلقى القطاع النفطي ضربات موجعة في مختلف حلقاته أبان الحروب الثلاث، وزج الكادر النفطي في الجهد العسكري بمختلف أشكاله وقد انبرى ابناء هذا القطاع الى مهام في غاية الصعوبة والتعقيد كللوها بانجازات عظيمة تمثلت في اعادة اعمار المنشآت المدمرة وادامة الانتاج برغم المحددات الخانقة من تناقص الاجهزة والمعدات والادوات الاحتياطية وتدنٍ في الدخل وبيئة عمل صعبة ومع كل النجاحات التي سطرها الكادر النفطي العراقي خلال مسيرته منذ قرار التأميم الخالد ولتأريخه الا ان اثارا" سلبية تعاظمت مع الزمن جراء الاستنزاف المستمر للقدرات المادية والبشرية وتناقص الاستثمار في الصناعة النفطية ادت الى استفحال عدد من الظواهر نذكر أهمها:-

- •تقادم المنشآت وتدني أدائها.
- •تناقص الطاقات.
- •اتساع فجوة المعرفة.
- •بيئة عمل صعبة غير جاذبة.
- •بطء تنفيذ المشاريع.

ما خسره العراق من فرص انتاجيه ذهب لصالح المنتجين الاخرين.

ت-طاقة الانتاج والانتاج المتحقق

يتناول البعض هذا العنوان بشيء من التبسيط من دون تحديد ودقة واهمال لعامل الزمن.ان النظر الى المخطط الانتاجي للنفط الخام في العراق المبين في أدناه

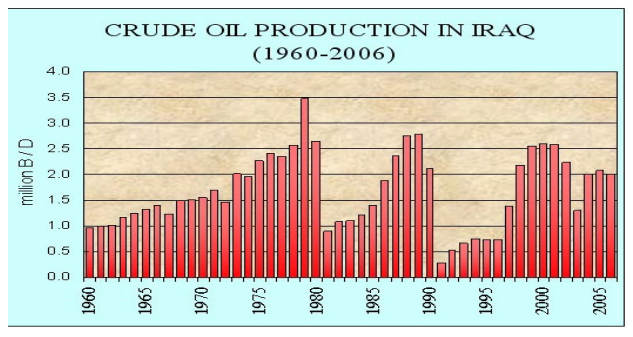

ومراجعة الخطط المتوسطة والبعيدة المدى لتطوير طاقات الانتاج تدلنا على الآتي:-

•استهدفت الخطط الستراتيجية تحقق في شهر آب عام ,١٩٨٠

•استعيدت تدريجيا" معدلات الانتاج خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات والنصف الاول من عام ١٩٩٠ بعد توسيع الطاقات التصديرية عبر تركيا وتنفيذ الخط العراقي عبر السعودية واستعادة جزء من الطاقات التصديرية في الخليج العربي حيث بلغت معدلات الانتاج ذروتها في الربع الاول من عام ١٩٩٠ لتصل الى (٣,٢٤٣) مليون ب/ي وهي اقل من المعدل السنوي المتحقق عام ١٩٧٩ . وكذلك هي الحال بالنسبة للطاقة الانتاجية المتاحة حيث قاربت (٢,٥٠٠) مليون ب/ي فقط.

•راوحت معدلات الانتاج السنوية المستديمة خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦) عند مستوى الـ (٢,٠) مليون ب/ي وربما ستزيد قليلا" هذا العام بعد استدامة التصدير عبر تركيا خلال شهر تشرين الثاني. ان اعلى طاقة انتاجية متاحة خلال الفترة المذكورة كانت بحدود (٢,٨٠٠) مليون ب/ي.

ان القراءة المركزة للطاقات الانتاجية والانتاج الفعلي تقود الى ثلاثة استنتاجات مهمة هي:-

•بعد اكثر من ربع قرن لم يتحقق انتاج مماثل لما تحقق عام ١٩٧٩ والذي كان ثمرة نشاط شركة النفط الوطنية العراقية عندما نفذت خطتها الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠).

•أجهزت الحرب وفي ثلاث مرات متعاقبة على خطط توسيع الانتاج والتصدير.

•سببت الحرب وفي الحالات الثلاث دمارا" للمنشآت النفطية وتراجع طاقات الانتاج والتصدير.

وبما أن النفط عالمي المدى انتاجا واستهلاكا" فان ما خسره العراق من طاقات وفرص لتطوير طاقاته الانتاجية وزيادة الكميات المصدرة الى الاسواق العالمية ومن ثم تحقيق موارد اكبر ذهب الى المنتجين الاخرين وهكذا وجدنا تراجع العراق من موقع ثاني دولة منتجة للنفط الخام ضمن الدول الاعضاء في المنظمة عام ١٩٨٠ بنسبة انتاج تزيد على (١١٪) من انتاجها مع تمتعه بدور مؤثر جدا فيها الى مراتب متأخرة ومن دون حصة محددة منذ البدء بنظام الحصص.

مليون ب/ي❖

نعمل على زيادة انتاجنا النفطي ليصل بين ٣,٨ مليون الى ستة ملايين برميل يومياً

والخمسية الصادرة خلال الثلاثين سنة المنصرمة الوصول الى طاقات انتاجية تتراوح بين (٣,٨ و ٦,٠٠) مليون ب/ي فيما اعدت اوراق استطلعت امكانية الصعود الى طاقات تفوق ذلك.

•ان اقصى طاقة انتاجية كانت متاحة فعلا" خلال ذات الفترة هي (٣,٨) مليون ب/ي عام ١٩٨٠ قبل نشوب الحرب العراقية –الايرانية وعليه لم يكن للعراق طاقة انتاجية متاحة تبلغ أو تفوق (٤,٠٠) مليون ب/ي كما نسمع بين أونة واخرى.

•تصاعدت معدلات انتاج القطر من النفط الخام خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي لتصل الى (٣,٥٦٤) مليون ب/ي عام ١٩٧٩ و (٣,٦٠٨) مليون ب/ي خلال الاشهر الثمانية السابقة لنشوب الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠ وهي اعلى معدلات انتاج مستديمة متحققة في تاريخ انتاج النفط الخام في العراق.

•ان المجموعة الاحصائية السنوية لمنظمة الاوبك

٢-الوضع الراهن

مرت وتمر البلاد ومعها القطاع النفطي منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ بمرحلة في غاية التعقيد، وكانت خسائر الانتاج النفطي في الايام التي تلت ذلك التاريخ كبيرة جدا" جراء عمليات النهب والسلب وتؤشر الارقام المذكورة أدناه فداحة تلك الخسائر في قطاع انتاج النفط الخام والتي بلغت (٦٨٪).

السنة	العراق	منظمة الاوبك	نسبة انتاج العراق من انتاج المنظمة	مرتبة العراق بين الدول المنتجة
1979	3476	30648	11.3	2
1980	2646	26651	9.9	2
1985	1404	15152	9.2	4
1990	2112	22494	9.3	5
1991	282	22746	1.2	11
1995	736	25207	2.9	9
2000	2810	28481	9.8	5
2003	1377	27780	4.9	8
2004	2107	30565	6.8	7
2005	1853	31790	5.8	7
2006	2020	32071	6.2	7

	الفصل الاول 2003	مايس 2003	الخسارة
شركة نفط الشمال	900	620	280
شركة نفط الجنوب	1940	280	1660
المجموع	2840	900	1940

في الهم الاقتصادي

هل هي أزمة المصارف أم البنك المركزي؟

حسام الساموك

في زحمة الشكاوى المتواصلة من أداء المصارف الأهلية والحكومية معا،جاء نبأ اقدام البنك المركزي على حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لعائلة معروفة بنشاطاتها التجارية والمصرفية مما انعكس أثر القرار سلبيا على مكانة المصرف الذي تمتلك النسبة الكبرى من أسهمه بحيث انخفضت أسهمه بشكل مريع وسط شائعات المضاربين المختلفة. بحيث بدأ التنبؤ باتجاه تجميد أنشطة المصرف مما قد يتضرر المساهمون الآخرون بشكل مباشر من دون أن يكون لهم ذنب بالتأكيد،فضلا عن دور مثل هذا الاجراء –افتراضيا- على تعاملات زبائن المصرف المعنى لكونه أحد المصارف الزاخرة أنشطته بصفقات الاقراض والتمويل المختلفة علاوة على فعاليات الحسابات والايداعات المتنوعة لديه.ناهيك عن مصير آلاف العمال من المصانع والشركات المختلفة التي تمتلكها العائلة بغض النظر عما يعرفه المعنيون من خلافات كبيرة داخل افراد العائلةنفسها.

ان أبرز متطلبات شيوع سلامة الأداء في المصارف ،وكل الحلقات الادارية حكومية كانت أم أهلية ،الحضور المتواصل والمباشر للسياقات التنظيمية والرقابية

ان المتابع لتلك الأحداث قد يتبرهن لديه أن البنك المركزي لم يعد يغفل التجاوزات القائمة في القطاع المصرفي ودخول القضاء طرفا في مثل تلك الاشكالات عامل آخر في طريق تحقق الشفافية المنتظرة لكننا نتطلّع إلى أن لايتسبب هذا الاجراء أو تداعياته في اضرار بالاقتصاد الوطني عموما لكون الحلقات الانتاجية والمصرفية التي يشملها تشكل هامشا كبيرا من القطاعات العاملة والمنتجة في الساحة الاقتصادية،بما يشجعنا أن ننبه الى امكانية أن تتشكل هيئة لتواصل العمل في مشاريع تلك العائلة بما يلبي متطلبات استمرار دورة الانتاج فيها خدمة لاقتصادنا الوطني المتلكئ أداؤه واستمرارا في تشغيل العمالة وتبعاتها في السوق الاقتصادية انقاذا لها من بطالة محتمة أو منتظرة وبذلك لايكون اجراء اريد منه تطبيق العدالة أن يتسبب في تطبيقاته بالحاق الضرر بقطاع كبير من المؤكد أن لاجريرة له في تجاوزات اتهم فيها أصحاب مشاريع صناعية ومصرفية:وهذا ما ينسحب على المصرف من خلال انصاف قطاع من مساهميه وزبائنه المرتبطين مصيريا بأي اجراء يطوله.

ونذكر من جديد بأهمية اهتمام أكبر بالتجاوزات التي تنفذها ادارات مصارف معيّنه تدير مصارفها وهي تقطن المهجر وتمارس سياسات ألحقت الضرر ببقية المساهمين دونما اكتراث من البنك المركزي بصفته السلطة النقدية المعنية مباشرة بمساءلة المتجاوزين،مصارف أو أفرادا عن كل خلل في سلامة الأداء المصرفي.

ان أبرز متطلبات شيوع سلامة الأداء في المصارف،وكل الحلقات الادارية حكومية كانت أم أهلية،الحضور المتواصل والمباشر للسياقات التنظيمية والرقابية المعتمدة أما غيابها تماما كما هو حاصل فقد غدا مشجعا على الأداء الهجين الذي بات حالة قائمة في كل مكان،آملين أن تكون الاجراءات الحازمة التي شهدناها في الآونة الأخيرة حالة مشجعة على متابعة كل أنماط الأداء المدان.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٤٠	١٢٥٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠